Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1093-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.54

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The impact of diversifying the production of economic sectors in agricultural growth in Iraq for the period 1990-2022*

Abdullah Damir Nafie Al-Hussaini[(1)], Kays Nathim Ghazal Al-Abadi[(2)], Hana Sultan Dawood[(3)]

College of Agriculture and Forestry, University of Mosul[(1),(2),(3)]

(1) abdalll861@gmail.com (2) kays.1959@uomosul.edu.iq (3) hnasltan814@gmail.com

Key words:

Economic diversification, agricultural growth, agricultural sector, economic sectors.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	15 ***Sep***. 2024
Accepted	17 ***Nov***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:

Abdullah Damir Nafie Al-Hussaini
University of Mosul

Abstract:

The research aims to know and measure the impact of economic diversification variables on the Iraqi agricultural sector for the period (1990-2022). The hypothesis is based on the fact that increasing and diversifying the production of economic sectors other than crude oil has a very important role in raising agricultural growth rates in the Iraqi economy during the research period. The study relied in its approach on the method of linking the descriptive and deductive method in the theoretical aspect and the standard (quantitative) method in the practical aspect based on the ARDL model for the period (1990-2022). The research came out with several conclusions, the most important of which are: Through the standard aspect, it became clear that the research hypothesis is correct, which assumes that increasing the rates of economic variables used in the study has a positive impact on the Iraqi agricultural sector. The research reached several recommendations, the most important of which are: the necessity of reducing reliance on external imports as they affect Iraq's foreign exchange by supporting local production and increasing internal investments in the commercial sector in all its forms.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1093-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.54

أثر تنويع انتاج القطاعات الاقتصادية في النمو الزراعي في العراق للمدة 1990-2022*

الباحث: عبدالله ضمير نافع الحسيني
كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل
abdalll861@gmail.com

أ.د. قيس ناظم غزال العبادي
كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل
kays.1959@uomosul.edu.iq

د. هناء سلطان داود
كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل
hnasltan814@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى وقياس أثر متغيرات التنويع الاقتصادي في القطاع الزراعي العراقي للمدة 1990-2022، وتستند الفرضية إلى أن زيادة وتنويع انتاج القطاعات الاقتصادية عدا النفط الخام له دور بالغ الاهمية في رفع معدلات النمو الزراعي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، اعتمدت الدراسة في منهجها على اسلوب الربط بين المنهج الوصفي والاستنباطي في الجانب النظري والأسلوب القياسي (الكمي) في الجانب العملي بالاعتماد على نموذج ARDL للمدة (1990-2022)، وخرج البحث بعدة استنتاجات أهمها: من خلال الجانب القياسي أتضح ان فرضية البحث صحيحة التي تفترض ان زيادة نسب المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة نؤثر إيجابيا في القطاع الزراعي العراقي، وتوصل البحث إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة التقليل من الاعتماد على الاستيرادات الخارجية كونها توثر على النقد الأجنبي للعراق وذلك عن طريق دعم الإنتاج المحلي وزيادة قيم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية التي تكون هيكل الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: التنويع اقتصادي، النمو زراعي، القطاع الزراعي، القطاعات اقتصادية.

المقدمة:

يُعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد في انتاجها وصادراتها على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع اللازمة في توريد العملات الاجنبية, والنفط الخام هو احد اهم انواع المنتجات التي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في هذا الشأن, وذلك جعله عرضة للتقلبات بسبب التغيرات التي تحصل في اسعار هذا المورد في الاسواق العالمية وانعكاس ذلك في تعثر تنفيذ برامج وخطط التنمية القومية, لذا اصبح موضوع تنويع انتاج القطاعات الاقتصادية هدفاً ضرورياً وكافياً يجب السعي إليه بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والزراعي وامكانية التكيف مع التغيرات التي تحصل في المتغيرات الاقتصادية العالمية, فضلاً عن امكانية تحقيق اهداف اقتصادية اخرى مثل توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة وزيادة القيمة المضافة وذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي والزراعي, ومن هذا الشأن تمت دراسة اهمية التنويع في انتاج القطاعات الاقتصادية وضرورة اعتمادها في الاقتصاد العراقي من خلال معرفة تأثير انتاج عدد من القطاعات الاقتصادية في النمو الزراعي, إذ تشير الوقائع والدراسات المتخصصة إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق لما مر به من ظروف سياسية واقتصادية وأمنية ادت به إلى تدمير بناه التحتية وتراجع اداء قطاعاته الاقتصادية وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي, لذا تعد عملية تبني ستراتيجية التنويع الاقتصادي ضرورية لخروج الاقتصاد العراقي من الشكل الريعي والاحادية الاقتصادية لتحقيق معدلات مرتفعة في نموه الزراعي.

مشكلة البحث:

تشكل سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

النفط وتتمحور إشكالية البحث والتي يمكن صباغتها بالتساؤل الأتي: كيف يمكن أن يستفاد الاقتصاد العراقي من تنويع اقتصاده وتأثيره في القطاع الزراعي للمدة 1990-2022.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى

1. توضيح الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والقطاع الزراعي والعلاقة بينهما.
2. قياس أثر متغيرات التنويع الاقتصادي في نمو القطاع الزراعي العراقي للمدة 1990-2022.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها: أن زيادة وتنويع انتاج القطاعات الاقتصادية عدا النفط الخام له دور بالغ الاهمية في رفع معدلات النمو الزراعي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة في منهجها على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية السابقة التي درست هذا الموضوع والثاني كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه, ومن ثم قياس اثر تنويع انتاج القطاعات الاقتصادية في النمو الزراعي في العراق خلال مدة البحث بالاعتماد على نموذج ARDL واستخدام متغيرات مستقلة هي (نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و نسبة مساهمة القطاع الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة القطاع التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة على القروض الزراعية للمدة 1990-2022.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: العراق
الحدود الزمانية: 1990-2022

ثانياً: الدراسات السابقة:

في عام 2001 نشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دراسة عن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط اوضحت فيها بأن التنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط الخام من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية واستحداث مصادر غير نفطية للإيرادات كما وأنه يعني تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصادات المذكورة فخلال الطفرة النفطية الاولى في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد سياسة معينة تعيق نمو اقتصاداتها على نحو متوازن منها شدة اعتمادها على إنتاج وتصدير النفط الخام وقلة استخدام مواردها الطبيعية وقلة تشغيل الأيدي العاملة المحلية والافتقار إلى تنظيم دقيق للمشاريع فضلا عن التركيز على وسائل التعليم والتدريب بهدف الحد من الزيادة الضخمة في حجم القوى العاملة, رافق ذلك خصخصة الخدمات العامة وتخفيض إعانات الدعم المحلية وتنمية مصادر توليد الدخل غير النفطية والتي اتضح أثرها في رفع معدلات نموها الاقتصادي والزراعي.

وفي عام 2014 أوضح Hussein في دراسته عن التنويع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي بأن لهذه الدول فرصه تاريخيه تتمكن فيها من الاستفادة من عوائدها النفطية الهائلة في توظيفها في مجال تنويع إنتاج القطاعات الاقتصادية عدا القطاع النفطي وذلك يتطلب زيادة قيم

التخصيصات الاستثمارية من الفوائض المالية التي تحصل عليها هذه الدول من مبيعات النفط الخام وتعمل على تطوير البنى التحتية للقطاع الصناعي والزراعي والخدمي وبقية القطاعات الأخرى, وأوضحت نتائج الجانب العملي المعنوية الإيجابية لمتغيرات التنويع في زيادة الإنتاج الزراعي في الدول قيد البحث, وأوصى بضرورة ربط الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي لكونه ذات دور بالغ الأهمية في تحقيق هدف التنويع ولا سيما في القطاع الزراعي.

وفي عام (2018) أوضح Jagadeesh في دراستهِ عن تأثير التنويع على النمو الاقتصادي بان البلدان النامية غير الساحلية والتي هي من أفقر بلدان العالم وفيها معدلات نمو زراعي منخفضة وترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة و تنخفض فيها مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الزراعية الأساسية التي تقل فيها القدرة التنافسية وعادة تكون اقتصادات هذه البلدان عرضة للصدمات الخارجية وتواجه تحديات كبيرة في مجال النقل بسبب طبيعة موقعها الجغرافي التي تتجاوز فيها تكاليف النقل عن بقية البلدان فضلا عن تنويع صادراتها الزراعية وتنوعت تجارتها الخارجية وتحسن أداء قطاعاتها الاقتصادية, واوصى الباحث بضرورة منح وتقديم الدعم والإعانات لجميع أنواع المزارع الصغيرة والمتوسطة التي تتشارك في انتاج منتجات جديدة نباتية وحيوانية.

وفي عام (2022) اوضح Al-Issawi and Bahaa في دراستهم عن سبل النهوض في التنويع الاقتصادي في العراق ان سياسة التنويع احتلت صدى واسع على المستوى العالمي وذلك للدور الكبير الذي تقوم به هذه السياسات في تنشيط أغلب الاقتصادات العالمية ولا سيما النفطية ذوات الاقتصاد احادي الجانب لان التنويع يخلق قواعد جديدة للإنتاج من خلال استغلال الفوائض المالية في تطوير الأنشطة الاقتصادية الرئيسة والبديلة عن النفط وتأتي في مقدمتها الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية. تبرز اهمية التنويع في التخلص من الاعتماد على العوائد النفطية غير المستقرة لتأثرها بالصدمات الخارجية من السوق العالمية, واستنتج الباحثان بأن تطوير القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة في سياسة التنويع في العراق, واوصوا بإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيس في الاقتصاد كونه يعد المحرك الأساسي في النشاط الاقتصادي, فضلا عن تهيئة المناخ اللازم لجذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة العراقية.

اختلفت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية طول مدة الدراسة المستخدمة للمدة (1990-2022)، وكذلك اختلاف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة عن متغيرات الدراسات السابقة بإضافة متغرين جديدين هما (التضخم وسعر الفائدة على القروض الزراعية)، وكذلك اختلفت في التكنيك القياسي المتبع في البحث.

المحور الثاني: الجانب النظري للدراسة:

أولاً: مفاهيم تنويع انتاج القطاعات الاقتصادية:

يقصد بالتنويع الاقتصادي على انه تنويع هيكل الانتاج المحلي وخلق قطاعات جديده مولده للدخل من اجل تخفيض الاعتماد الكلي على ايرادات قطاع واحد والذي غالبا ما يكون القطاع النفطي في اغلب البلدان النامية اذ يؤدي ذلك الى فتح مجالات عمل وانتاج محليه جديده ذوات قيمه مضافه مرتفعة وقادره على توفير فرص عمل عالية الانتاجية للأيدي العاملة المحلية وذلك يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي والزراعي في البلد؛ (Al-Jubouri, 2016) هذا يعني ان التنويع الاقتصادي يحد من شده اعتماد الدولة على قاعده اقتصاديه ضيقة وذلك يتم من خلال تشجيع الصناعات التحويلية والمصنعة وما لذلك من دور بالغ الأهمية في رفع معدل النمو الزراعي (Thabet and Jassim, 2022: 4).

يسهم التنويع الاقتصادي في رفع معدل نمو القطاع الزراعي من خلال اليات رئيسية (Hashem, 2023: 202-203) وهي :

- يسهم التنويع الاقتصادي في رفع معدل النمو من خلال زيادة فرص الاستثمار الزراعي وتقليل مخاطره اذ ان تنويع الاستثمارات وعلى عدد كبير من الأنشطة الزراعية يقلل من المخاطر الناجمة عن تركيز الاستثمارات على عدد قليل منها.
- يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة مصادر الدخل الزراعي من خلال زيادة انتاجيه العمل وراس المال البشري وذلك يؤدي الى رفع معدل نمو القطاع الزراعي
- توفير مزيد من فرص العمل الزراعية من خلال تحفيز نمو القطاع الزراعي الناتج عن ارتفاع درجه التنويع الاقتصادي ومصادر الدخل ويحصل ذلك من خلال حالات الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية والذي يؤدي الى زيادة الطلب على قوه العمل
- يؤدي التنويع الاقتصادي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة وذلك يؤدي الى توفير فرص عمل اكبر وخفض معدلات البطالة ولا سيما في ارياف البلدان النامية
- يسهم التنويع الاقتصادي في توسيع نطاق عمل القطاعات غير الزراعية والساندة للقطاع الزراعي او التي تعتمد على القطاع المذكور في عملها وانتاجها من خلال توفير العرض اللازم من السلع والمنتجات الزراعية لسد طلب هذه القطاعات منها وذلك له دور بالغ الأهمية في تشغيل مزيد من قوة العمل ورفع معدل نمو القطاع قيد البحث

ثانياً: مجالات تنويع النشاط الاقتصادي

توجد ثلاثة مجالات رئيسيه تسهم في تحقيق التنويع والنمو والاستقرار الاقتصادي وهي:

1. النهوض بواقع القطاع الزراعي حتى يصبح ركيزة اساسيه من ركائز الاقتصاد المتنوع يقوده القطاع الخاص, وهذا الوضع يتطلب استحداث اساليب جديده للعمل وتبني احدث التقانات التي تعظم القدرات التنافسية للقطاع المذكور.
2. استغلال الامكانات التصديرية للبلد في تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن انتاج وتصدير المنتجات الاستخراجية ولا سيما النفط الخام والاتجاه نحو التجارة والتكامل الاقتصادي لان اغلب البلدان النامية تتمتع بموقع جغرافي يؤهلها لان تكون مراكز اقليميه للخدمات اللوجستية. الا ان الواقع العملي يشير الى ان البلدان المذكورة متأخرة كثيرا مقارنةً في اداء نظائرها في البلدان المتقدمة في المجال المذكور الى الحد الذي اصبحت فيه نقاط اختناق اقليميه.
3. التركيز على الواقع الامني في البلد الذي يعد محرك اساس لتحقيق النمو الاقتصادي والزراعي من خلال اعتماد سياسات تحافظ على مسارات الامن والسلام في البلد, فضلا عن التركيز على شبكات الامن الاجتماعي للطبقات محدودة الدخل والفقيرة ورفع مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية(World Bank, 2020: 118).

ثالثاً: محددات التنويع الاقتصادي

1. القطاع الخاص: يسهم القطاع الخاص بدور مهم في عمليه التنويع الاقتصادي من خلال مساهمته المتميزة في القطاعات غير المستغلة والاستثمار في مجالات البحث والتطوير في انشطه جديده وغالبا ما تكون شركات القطاع الخاص رائده في مثل هذه المجالات (Osaa, 2007: 47).
2. الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة في تحقيق ونجاح سياسات التنويع الاقتصادي لان استغلال هذه الموارد يزيد من معدلات التصدير ويحقق منافسه عالية, لذا يعد الاستثمار في الموارد الطبيعية والزراعية وبشكل كفؤ من اولويات التنويع الاقتصادي وعامل مهم في تحقيق الاستدامة والنمو (UNECA, 2007: 5).
3. التكامل الاقليمي: يعد هذا النوع من التكامل ستراتيجية مهمه لتسهيل التجارة والتبادل الدولي وذلك يتطلب اصلاح النظم الإدارية الهادفة لتسهيل التجارة والتبادل بين البلد المعني والبلدان الاخرى لما لذلك من دور بالغ الأهمية في تنويع قنوات توريد العملات الصعبة بدلا من الاعتماد على قناه واحده في ذلك وهي قناه انتاج وتصدير النفط الخام في اغلب البلدان النامية

والذي يعد موردا ناضبا, فضلا عن خضوع اسعاره للتقلبات الكبيرة في السوق العالمية والتي تنعكس بأثار غير ايجابيه في الاقتصاد المحلي للبلدان الريعية وفي مقدمتها تعثر تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والزراعية. (Foster et al., 2008: 29).

4. التعاون العالمي: يعد التعاون العالمي ذو اهميه كبيره في اقتصاد اي دوله تسعى لتحقيق التنويع لأنه يوفر بيئة ملائمه لذلك، وفي هذا الشأن لابد من مساهمه الحكومة الرشيدة في نظام اداري يعزز العلاقة مع الاقتصادات العالمية ويوفر مناخ ملائم لزيادة فرص التنويع الاقتصادي (Ben Hammoudaetal, 2006: 31).

رابعاً: التحديات الرئيسة التي تواجه التنويع الاقتصادي

على الرغم من اهميه التنويع في دعم وتطوير الاقتصاد المحلي الى انه يواجه عدد من التحديات التي تقلل من كفاءة سياسة التنويع ولا سيما في البلدان النامية والتي يمكن توضيحها في الاتي (Thabet and Jassim, 2022: 10-12).

التخصص: لقد قدمت العديد من الدراسات الأكاديمية تحليلات عن العلاقة بين النمو الزراعي ومستويات التخصص ومدى تأثرها بالتنويع الاقتصادي إذ ان العديد من البلدان النامية تنتج عدد كبير من المنتجات الزراعية الا انها تتركز في قطاعات محدودة ويحدث ذلك بسبب ان في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية والزراعية تسعى الدول للاستفادة من ثرواتها الطبيعية بقصد تعزيز المكاسب الاقتصادية من القطاعات المتخصصة ولا سيما الزراعي منها ولكن بسبب الاستراتيجيات غير المدروسة في استحداث قطاعات جديده لزياده انتاجيتها وتنويع اقتصاداتها فأنها تصل الى مستويات عالية نسبياً في دخل الفرد وذلك يؤدي الى ظهور فجوة في مجال التخصص بين القطاعات ويؤدي الى اثقال كاهل التنويع الاقتصادي ويقلل من كفاءته.

الفرص الدولية: تبلغ حصه الدول النامية من الصادرات العالمية المصنعه نسبه قليله جدا لا تتجاوز 5% من الناتج المحلي الاجمالي والتجارة العالمية, لذا فان ضعف حاله التكامل في اقتصادات البلدان النامية هو نتيجة لفشلها في ان تصبح شريك تجاري ومنافس في مجموعات واسعه من الأنشطة التجارية الدولية وذلك يعكس اثره في تقليل كفاءة وفعالية التنويع في تعزيز الاقتصاد المحلي, ومع ذلك تتمكن البلدان النامية من بناء علاقات وشراكات اقتصاديه مع الاسواق النامية والإقليمية ومنح تسهيلات لاستقطاب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعاتها الزراعية حتى يسمح لها في زياده حصتها من الصادرات الزراعية العالمية وبالتالي تعزز فعالية تنوعها الاقتصادي.

الحواجز التجارية: تعد الحواجز التجارية احد اهم التحديات التي تواجه سياسه التنويع الاقتصادي الكفوء والفعال اذ يعود سبب ذلك عدم وجود اتفاقيات اقليميه في تبادل السلع وعدم قدره البلدان النامية من تحقيق تقدم واضح في مفاوضات الشراكات الاقتصادية العالمية مما اضعف القدرة التصديرية لمنتجاتها الزراعية وذلك يتطلب انشاء اسواق مشتركه تسهل حركه المنتجات والايدي العاملة وانتقال الخبرات بين الاعضاء لان نمو التجاره الخارجية يعزز صادرات الدول المتنوعة ومن ثم يعزز تنويع ودعم اقتصادها المحلي.

خامساً: طبيعة الاقتصاد العراقي

يتصف الاقتصاد العراقي بمجموعه صفات جعلت منه اقتصادا يشارك العديد من البلدان النامية في خصائصها وسماتها ، فإحدى اهم خصائصه تتمثل في اختلال هيكله الاقتصادي وهيمنة قطاع انتاج السلع الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية التي يعتمد عليها في الانتاج والتصدير وبالتالي فهي تشكل المصدر الرئيس في تكوين الدخل القومي وتوفير النقد الاجنبي, ويتسم ايضا بالتقلبات في معدلات نموه اذ ان قطاعات الانتاج تعاني من تذبذب وعدم استقرار انعكس ذلك بصوره مباشره في اداء الاقتصاد العراقي كما وان عدم توازن هياكلهُ الإنتاجية قادته نحو التركيز على انتاج السلع الاستهلاكية وتصديرها بشكلها الاولي التي تنخفض عليها مرونة الطلب الدخلية مثل بعض المنتجات الغذائية والأولية لذا من الطبيعي ان يكون الطلب على هذه السلع يواجه حاله من عدم الاستقرار

والمحدودية في معدلات نموه (Al-Dulaimi, 2011: 157), والاقتصاد العراقي مثالاً للاقتصادات التي ترتفع فيها نسبه التجارة الخارجية الى الدخل القومي، فيما تظهر اهميه الاستيرادات في كونها المصدر الرئيس في توفير مختلف انواع السلع والمنتجات الاستهلاكية والاستثمارية التي تتطلبها عمليه التنمية الاقتصادية. ان العراق يعتمد في تجارته الخارجية وبدرجه كبيره على صادراته النفطية فهي المصدر الرئيس لما يمكن ان يحصل عليه من سلع صناعيه وزراعية انتاجيه واستهلاكيه ضرورية لتنفيذ متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والزراعية اللازمة لتلبيه حاجات الاستهلاك الداخلي (Aqrawi and Reber, 2015: 213-216).

إن العراق بلد منتج ومصدر للنفط الخام اذ تحتل فيه صناعة النفط واستخراجه وزنا كبيرا ومصدرا مهما في تكوين الدخل القومي والتراكم الرأسمالي حتى عُد القطاع الوحيد الذي يؤمن احتياجات البلد من العملات الصعبة لذا جرى التركيز عليه دون غيره من القطاعات الاخرى مما اصبح معزولا عنها وطغى عليه صفة الخاصية الريعية التي تتصف بارتفاع نسبه مساهمه الانتاج المعدني والاستخراجي والنفط الخام الى الناتج المحلي الاجمالي (Muhammad, 2011: 2-7).

ومن هنا تفهم الضرورة القصوى لان تعمل الاقتصادات النفطية والأحادية على اعتماد سياسه مغايره لدور القطاع النفطي او الاحادي في الاقتصاد المعني بحيث تفضي الى احدث تنويع في الأنشطة الاقتصادية على نحو يقود الى تحقيق الاهداف الكلية للتنمية الاقتصادية الشاملة ولا سيما تلك المتعلقة برفع المستويات المعاشية ، كما يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الموجهة اذ تقوم الدولة بتحديد مسارات اغلب انواع الأنشطة الاقتصادية طبقاً للأهداف العامة في كل الميادين ويدير فيها القطاع الاشتراكي (العام) الجزء الاكبر من المنشات الصناعية الكبيرة والأساسية فيما تنحصر مهمات النشاط الخاص في المشروعات والنشاطات الصغيرة والمتوسطة, اذ يظل قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة التي اولتها خطط التنمية اهتماما خاصا و خططت للتوجيهات الاساسية والمباشرة للدولة وهذا الامر اتاح امكانيات واسعه للتاثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي، (Zini, 2006: 13)

سادساً: واقع القطاع الزراعي في العراق

يؤدي القطاع الزراعي في العراق دورا مهما في تنميته الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بوصفه نشاطا اقتصاديا وانتاجيا يتسم بالاستدامة مقارنه بقطاع استخراج النفط الخام وسبيلا لتحقيق الامن الغذائي الذي يعد وسيله لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي, فضلا عن كونه مصدرا من مصادر الخدمات البيئية, ويسهم في تزويد الصناعات المحلية بما تحتاج اليه من مواد اولية وخام, وتعد منتجاته مدخلات وسيطه في العديد من الصناعات الغذائية والتحويلية لذا فهو يعد قطاع مهم لامتلاكه قدر كبير من المقومات والامكانات والاراضي الواسعة والصالحة للزراعة, فضلا عن وجود نهري دجله والفرات والمناخ الملائم ووفرة الايدي العاملة وبقيه الموارد البشرية التي تعد عوامل اساسية لتحقيق تنمية زراعيه تؤمن للبلد حاجاته من الغذاء وفرص العمل للأجيال الحالية والمستقبلية, وعلى الرغم ان العراق يتمتع بهذه المميزات التي تعتبر وسائل ملائمه للتوسع الزراعي الافقي والعمودي وبشقيه النباتي والحيواني في تحقيق الاكتفاء الذاتي من اغلب انواع السلع والمنتجات الغذائية, الا ان الواقع العملي للزراعة العراقية يشير الى ضعف دورها وعدم مقدرتها على تلبيه حاجات الطلب المحلي من الغذاء (Brihi, 2011: 23 –24)

لقد واجه القطاع الزراعي في العراق عدد من المشاكل والمعوقات التي اسهمت في تراجع دوره في تحقيق تنميته الاقتصادية والزراعية (Hussein, 2017: 3) اهمها شحة المياه بسبب قطع روافد المياه من الدول المتشاطئة مع العراق وقله سقوط الامطار اوسقوطها في غير مواعيدها وتفشي مختلف انواع الامراض الزراعية وهجرة اعداد كبيره من السكان من الارياف الى المدن وترك اراضيهم الزراعية بورا الى الحد الذي فقدت فيه صلاحيتها الزراعية بسبب نقص الخدمات من مكائن والات زراعيه حديثه وكهربه ريفيه ومياه صالحه للشرب, فضلا عن مشاكل التربة

المتمثلة في ارتفاع نسبه الملوحة ولا سيما في ارياف وسط وجنوب العراق يرافقها التصحر والتعرية وقله استخدام التكنولوجيا وعدم ملائمتها لارياف العراق ساهمت في ذلك قله التخصيصات الاستثمارية الموجه للقطاع المذكور ومشاكل تتمثل في ملكيه الاراضي الزراعية ومشاكل السياسه التجارية لا سيما بعد عام 2003 التي نجم عنها انكشاف اقتصادي زراعي وتجاري كبير على العالم الخارجي وما نجم عنه اغراق الاسواق العراقية بالمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية المستوردة من دول الجوار والدول الإقليمية وحتى الأجنبية منها الامر الذي ادى الى ترك المنتج الزراعي اراضيه وبدأ في البحث عن وظائف اخرى في المدينة توفر له دخل ملائم غير الزراعة (Hussein and Sayed, 2017: 17).

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التي بذلت من اجل النهوض بواقع الزراعة العراقية وتطويرها الا انها لم تستجيب لها ولم تتمكن من تحقيق اهدافها, اذ تشير وقائع الزراعه العراقية بانها تأثرت بالتغيرات السياسية والاقتصادية والتشريعية التي شهدتها البلاد خلال المدة 2003-2021 الامر الذي عكس اثره في مؤشرات النشاط الزراعي والاقتصادي (Republic of Iraq, 2003-2021: 18-35).

سابعاً: دور التنويع الاقتصادي في النمو الزراعي:

تواجه أغلب البلدان النامية التي تعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام أو عدد محدود من السلع مخاطر كبيرة تتمثل في تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وما تخلفه من تأثيرات غير إيجابية في اقتصادات هذه البلدان. ومن هذا الشأن تستدعي ضرورة لجوء هذه الدول إلى اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي لما لها من تأثيرات إيجابية ومباشرة في معدلات النمو ومسار التنمية الزراعية، فالتنويع يعد هدفًا ضروريًا تسعى معظم الدول لتحقيقه كونه يحصّن الاقتصاد المحلي ويعطيه مرونة عالية للتكيف مع تغيرات الظروف العالمية، فضلًا عن كونه يوفر فرص عمل تستوعب الأيدي العاملة الريفية ويزيد من القيمة المضافة والناتج المحلي الزراعي من خلال إقامة مشاريع جديدة تسهم في زيادة عدد كبير من المنتجات الزراعية، وبالتالي فإن سياسة التنويع هي العامل الأساس في رفع معدل نمو الناتج الزراعي. يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يخلق نوعًا من التأمين على التشغيل لأن وجود عدد من الصناعات الزراعية يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل الريفي، في حين يؤكد آخرون على أن الاقتصادات المتنوعة تكون أكثر مرونة في مواجهة الأحداث والتطورات الخارجية، والتنويع يعتبره آخرون بأنه وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج وهو (الاستقرار والنمو) (Sabr & Shafan, 2021: 248-250)

يوجد اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الزراعي هما:

الأول: يتمثل في نظرية المزايا النسبية التي جاء بها الاقتصادي ريكاردو عام 1817 والتي تشير إلى أن التخصص هو عبارة عن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وهذه النظرية تعتبر مصدراً محفزاً للنمو وقد أكد هذه النظرية كل من الاقتصاديين سميث ومورغان وكاتيسكاس عام 1997 ودوغون داجي ومختار عام 2012 الذين أشارت دراساتهم إلى أن التخصص والميزة النسبية مؤشرات تمكن البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والزراعية من خلال التخصص في إنتاج السلع التي يمتلكون في إنتاجها ميزة نسبية ليست لغرض الاستهلاك فقط وإنما لتصدير الفائض من الإنتاج وبالمقابل استيراد السلع التي ليس لديهم ميزة نسبية في إنتاجها. (Esu, 2015: 59)

الثاني: يتمثل في دراسات عدد من الاقتصاديين الذين أكدوا على انخفاض درجة التنويع وتركيز الإنتاج والصادرات على منتوج واحد استخراجي أو زراعي له تأثيرات سلبية في النمو الاقتصادي والزراعي وذلك يتطلب زيادة التنويع وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد محدود من المنتجات والقطاعات والأنشطة. (Al-Khatib, 2014: 5).

لقد أكدت الوقائع التاريخية أن المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج والتصدير والتي نادى بها الاقتصادي ريكاردو لها إيجابيات قوية في تعزيز التخصص وعدم الاكتراث بموضوع

التنويع الاقتصادي. وما تحقق هو أن هذه السياسة لن تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي والزراعي في كافة الدول التي اعتمدتها ولا سيما النامية التي تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية والاستخراجية وأنواع محدودة من منتجاتها الزراعية في صادراتها وتوريد العملات الصعبة, لأن تعرض أسعار هذا النوع من الصادرات إلى تقلبات في الأسواق العالمية يعرض اقتصادات الدول المصدرة لها لصدمة كبيرة كونها غير قادرة على أن تتحكم في أسعار صادراتها, وذلك يؤثر سلبًا في تمويلها من العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ خططها التنموية (Daoudi, 2015: 55).

لذا يعد التنويع الاقتصادي مسارًا للتحول الهيكلي في الاقتصاد وفيه يتم التحول من اقتصاد تسيطر عليه قطاعات الأنشطة الأولية إلى قطاعات الأنشطة الثانوية والخدمية, وهذا التحول الديناميكي لا يتطلب زوال القطاعات وإنما يتميز فقط بخفض أهميتها النسبية وخفض مساهمتها في تحقيق الثروة لأن الدراسات الحالية أثبتت بأن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي والتركز الإنتاجي على عدد قليل من المنتجات والقطاعات له آثار سلبية في النمو الزراعي (Noureddine, 2017: 36-37).

أما على صعيد التنويع في القطاع الزراعي الذي يعرف باسم الثورة الخضراء فيتحقق من خلال اعتماد وسائل التقدم العلمي والتقني في هذا القطاع كالأسمدة الكيمياوية والمبيدات ومنتجات الصحة النباتية وآليات الري الحديثة التي تساهم في تحسين واقع النشاط الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من أغلب أنواع المنتجات الزراعية دون الحاجة إلى استيرادها من البلدان الأجنبية، وتتجلى فكرة التنويع الاقتصادي في تفعيل دور القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى جانب القطاع الحكومي من خلال خصخصة بعض المنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها.(Atiwi&Haider, 2017)

المحور الثاني: تقدير وتفسير النماذج القياسية لأَثر تنويع إنتاج القطاعات الاقتصادية في النمو الزراعي في العراق للمدة 1990-2022

حصل في هذه المرحلة توصيف وعرض المتغيرات التي سيتكون منها الأُنموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإنَّ الشكل الرياضي للأُنموذج سيكون كما يأتي:

$$Y = f\ (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

يمكن صياغة العلاقة الموضحة انفاً بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الاتي:

$$Yi=\beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + Ui$$

إذ إنَّ:

Yi: نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_1: نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_2: نسبة مساهمة القطاع الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_3: نسبة مساهمة القطاع التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_4: معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون %)

X_5: أسعار الفائدة على القروض الزراعية (%)

Ui : المتغير العشوائي.

أولاً: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج: للتأكد من استقراريَّة السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة استُعمِل اختبار فليبس بيرون ،(PP) ، وكانت النتائج على وفق الآتي:

تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أَنَّ المتغيرات ساكنة في الفرق الأَوَّل حسب اختبار كل من Unit Root Test Table, (PP) وإنَّها مستقرة عند الفرق الأَوَّل سواء بوجود قاطعWith Constant أم قاطع واتجاه عام With Constant & Trend استناداً إلى

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1093-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.54

قيمة Prob أَقل من 5% التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانيَّة تطبيق أُنموذج ARDL.

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة - فليبس بيرون لمتغيرات أنموذج العراق

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level							
		Log (Y)	Log (X1)	Log (X2)	Log (X3)	Log (X4)	Log (X5)
With Constant	t-Statistic	-2.8348	-4.5658	-3.4356	-1.9856	-1.6179	-1.5931
	Prob.	*0.0647*	*0.0009*	*0.0169*	*0.2913*	*0.4621*	*0.4744*
		*	***	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1489	-5.0765	-3.4042	-2.3786	-3.1092	-1.6342
	Prob.	*0.0134*	*0.0014*	*0.0686*	*0.3829*	*0.1213*	*0.7565*
		**	***	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2021	-0.1064	-0.4496	-1.0366	-1.2506	-0.5888
	Prob.	*0.2051*	*0.6393*	*0.5121*	*0.2638*	*0.1896*	*0.4544*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		Dlog (Y)	Dlog (X1)	Dlog (X2)	Dlog (X3)	Dlog (X4)	Dlog (X5)
With Constant	t-Statistic	-10.1037	-7.6063	-9.0889	-5.0181	-7.1620	-3.3027
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0234*
		***	***	***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.7532	-8.0734	-10.1295	-5.1137	-7.0983	-3.5924
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0013*	*0.0000*	*0.0470*
		***	***	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.5757	-7.5207	-9.0762	-5.0499	-7.1636	-3.2786
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0019*
		***	***	***	***	***	***
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews

يُوضِّح الجدول 1 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج في العراق إذ يتَّضح بأن متغيرات الأُنموذج جميعها (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة)، قد صارت ساكنة بعد أخذ الفروق الأُولى لها، مِمَّا يعني قبول فرضية العدم الَّتي تشير إلى أَنَّ هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛ لأَنَّ القيمة الاحتمالية للاختبار عند مستوى معنوية أَكبر من 5%، مِمَّا يعني أن متغيرات الدراسة جميعها متكاملة في الفرق الأَوَّل وهذا يشير إلى إمكانيَّة تطبيق أُنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

ثانياً: تحديد مُدد الإبطاء المثلى

توجد العديد من المعايير المستخدمة لتحديد وقت التباطؤ الأمثل للأُنموذج يكون استعماله للنماذج التي تقضي على مشاكل الارتباط الذاتي بين البواقي ، والاعتماد على معيار شوارتز Schwarz ، وهو الأُنموذج الذي سيتم اختياره عند تطبيق انموذج ARDL هو 3,3,3,3,2,3 ، الَّذي يوفر أَدنى

قيمة لهذا المعيار عند تحديد مُدَّة التأخير. يُوضِّح الشكل الآتي مُدد الإبطاء:

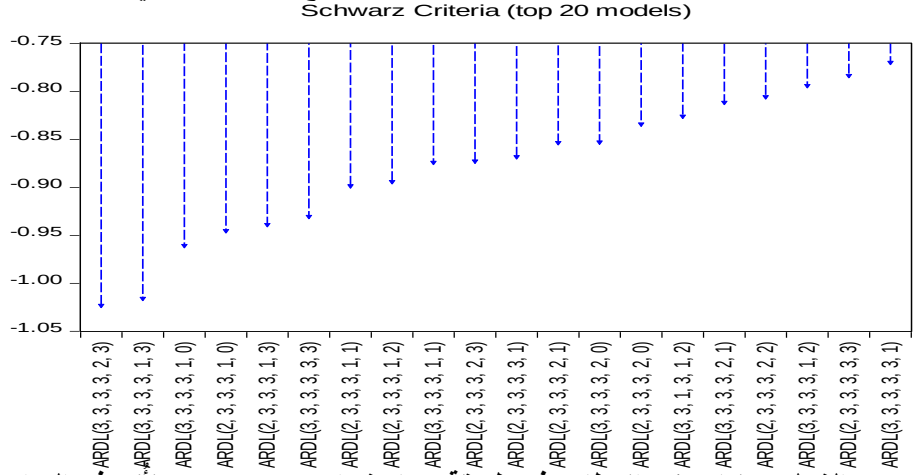

الشكل 1: نتائج مُدد الإبطاء وفق طريقة معيار شوارتز Schwarz لأنموذج العراق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

رابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك في العراق:

يُوضِّح الجدول (2) اختبار منهجية الحدود Bound Test Approach والمستخدم من أَجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج في العراق إذ يتضح من نتائج الاختبار أَنَّ قيمة F المحسوبة قد بلغت 9.171470 وهي أَكبر من قيمة Fالجدولية وعند الحدين الأَدنى والأَعلى وبمستوى معنوية 5%، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الَّتي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأَجل بين متغيرات الأُنموذج المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في العراق.

الجدول 2: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أُنموذج العراق

(Bound Test Approach)				
Test Stat	Value	Sign.	I(0)	I(1)
F-stat	9.171470	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews

خامساً: نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأَجل وتصحيح الخطأ ECM لمتغيرات العراق

الجدول 3: نتائج تقدير نموذج ARDL للعراق

ARDL				
Dependent Variable: D log(Y)				
Selected Model: ARDL(3,3,3,3,2,3)				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 30				
Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.

D(LOG_X1_(-2))	0.543424	0.133058	4.084112	0.0047
D(LOG_X2_(-2))	0.367452	0.165436	2.221118	0.0618
D(LOG_X3_(-2))	0.058322	0.019174	3.041770	0.0188
D(LOG_X5_(-2))	-0.252694	0.131115	-1.927269	0.0953
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
Log (X1)	0.053305	0.256237	0.208031	0.8411
Log (X2)	0.214192	0.064669	3.312118	0.0129
Log (X3)	-0.133327	0.055115	-2.419072	0.0462
Log (X4)	0.202326	0.051111	3.958588	0.0055
Log (X5)	-0.230841	0.183125	-1.260565	0.2479
ECM	-1.135064	0.116865	-9.712627	0.0000
R^2	0.98	$Adj\ R^2$		0.93
F-statistic	101.81	Prob . (F - statistic)		0.00000
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

يُوضِّح الجدول 3 نتائج التقدير في الأَجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وكما يأتي:

1. نتائج العلاقة قصيرة الأَجل:

- استعمل اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة الأُنموذج إلى حالة التوازن إذ بلغت قيمتها-1.135064 وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أَنَّ النمو الزراعي سوف يستغرق تسعة أَشهر تقريبًا ليعود إلى قيمته التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار صدمات القطاعات الاقتصادية 1/1.135064=0.88 year ≈0.90
- مساهمة القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أَنَّ زيادة مساهمة القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الزراعي بنسبة 0.543 % لكنها معنوية عند مستوى 1%.
- مساهمة القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أَنَّ زيادة مساهمة القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الزراعي بنسبة 0.367 % لكنها معنوية عند مستوى 10%.
- مساهمة القطاع التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أَنَّ زيادة مساهمة القطاع التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الزراعي بنسبة 0.058 % لكنها معنوية عند مستوى 5%.
- معدل الفائدة على القروض الزراعية: يؤثر عكسياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أَنَّ زيادة معدل الفائدة الاسمي بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في النمو الزراعي بنسبة 0.252% لكنها معنوية عند مستوى 10%.

2. نتائج العلاقة طويلة الأَجل:

- مساهمة القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: عدم وجود علاقة معنوية بين مساهمة القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الزراعي عند مستوى معنوية 5%، ولعل السبب يرجع في ذلك الى التراجع الكبير للناتج الصناعي في العراق

وخاصة بعد عام 2003 وتوقف اغلب معامل ومنشأت القطاع الصناعي والاتجاه للاستيراد الاجنبي مما أدى إلى ضعف مساهمة القطاع الصناعي في النمو الزراعي.

- مساهمة القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أنَّ زيادة مساهمة القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الزراعي بنسبة 0.214 % لكنها معنوية عند مستوى 1%.
- مساهمة القطاع التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر عكسياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أنَّ زيادة مساهمة القطاع التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى خفض النمو الزراعي بنسبة 0.133 % لكنها معنوية عند مستوى 5%، ولعل السبب يرجع في ذلك إلى اعتماد العراق على الاستيراد الاجنبي بشكل كبير مما أثر في صافي الميزان التجاري بسبب تفوق الاستيراد الخارجي على حجم الصادرات المحلية وانعكس ذلك سلباً في مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي وجعله لايسهم في رفع معدل النمو الزراعي.
- التضخم: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أَنَّ زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الزراعي بنسبة 0.202 % لكنها معنوية عند مستوى 1%.
- معدل الفائدة على القروض الزراعية: عدم وجود علاقة معنوية بين معدل الفائدة على القروض الزراعية والنمو الزراعي عند مستوى معنوية 5%.

سادساً: اختبارات ما بعد تقدير الأُنموذج

1. اختبار التوزيع الطبيعي للأَخطاء العشوائية

يتَّضح من الشكل 2 أَنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار JB قد بلغت 1.47 وبمستوى معنوية أَكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى أَنَّ الأَخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأُنموذج المُقدَّر في العراق بمتوسط مساوي 4.44 وبانحراف معياري بلغت نسبته 0.04.

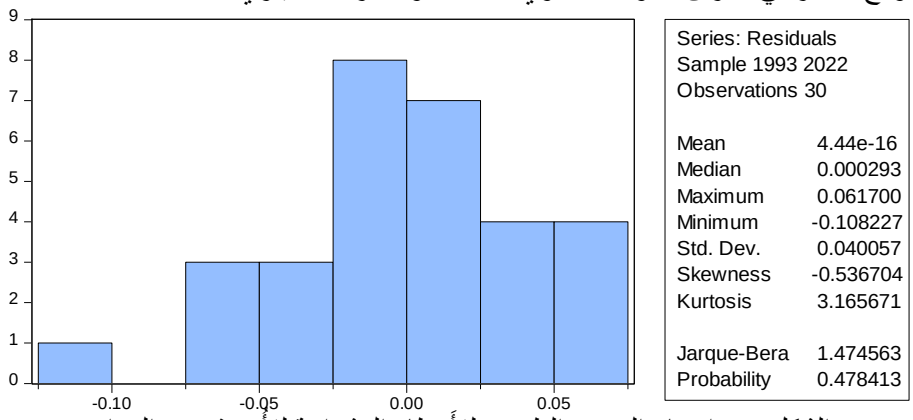

الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأَخطاء العشوائية للأُنموذج في العراق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

يتَّضح من الجدول (4) أَنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار (Breusch-Godfrey)، قد بلغت 2.385069وبمستوى معنوية أَكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي في الأُنموذج المُقدَّر في العراق.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1093-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.54

الجدول 4: نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.385069	Prob . F(2,14)	0.1284
Obs* R-squared	7.878167	Prob. Chi-Square	0.1951

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتَّضح من الجدول (5) أَنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار Breusch-Pagan-Godfreyقد بلغت 0.292664 وبمستوى معنوية أكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود مشكلة ثبات التباين في الأُنموذج المُقدَّر في العراق.

الجدول 5: نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لمتغيرات العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.292664	Prob . F(22,7)	0.9874
Obs* R-squared	14.37337	Prob. Chi-Square	0.8877

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

نتائج الاستقرار الهيكلي:

يتَّضح من الشكل 3 أَنَّ الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة كان داخل الحدود الحرجة وللحدين الأَعلى والأَدنى خلال مدة الدراسة، أَمَّا الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة فقد وقع داخل الحدود الحرجة للحدين الأَعلى والأَدنى، ومِمَّا سبق يتَّضح أَنَّ هناك استقرارًا وانسجامًا في الأُنموذج المُقدَّر في العراق بين نتائجه في الأَجل القصير والطويل.

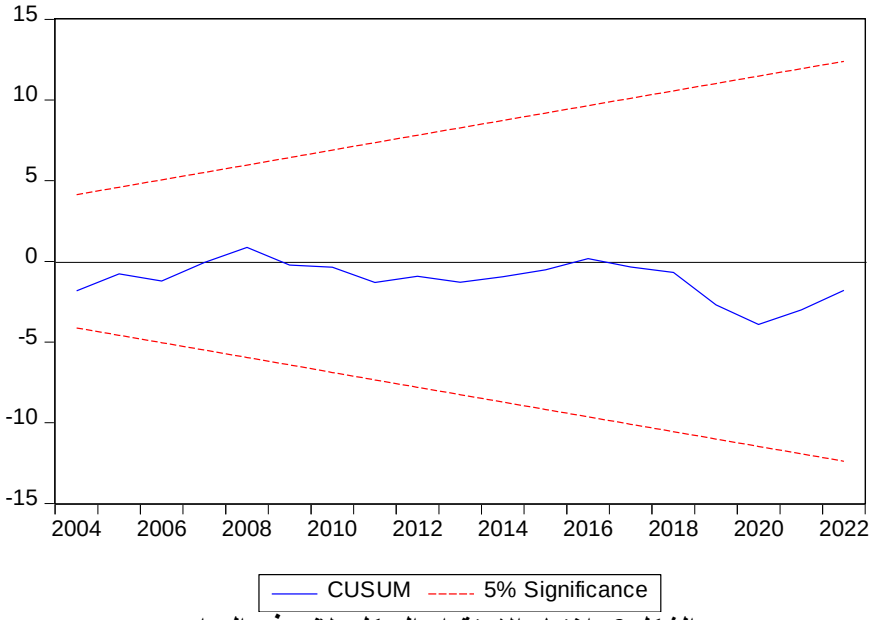

الشكل 3: اختبار الاستقرار الهيكلي لانموذج العراق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews

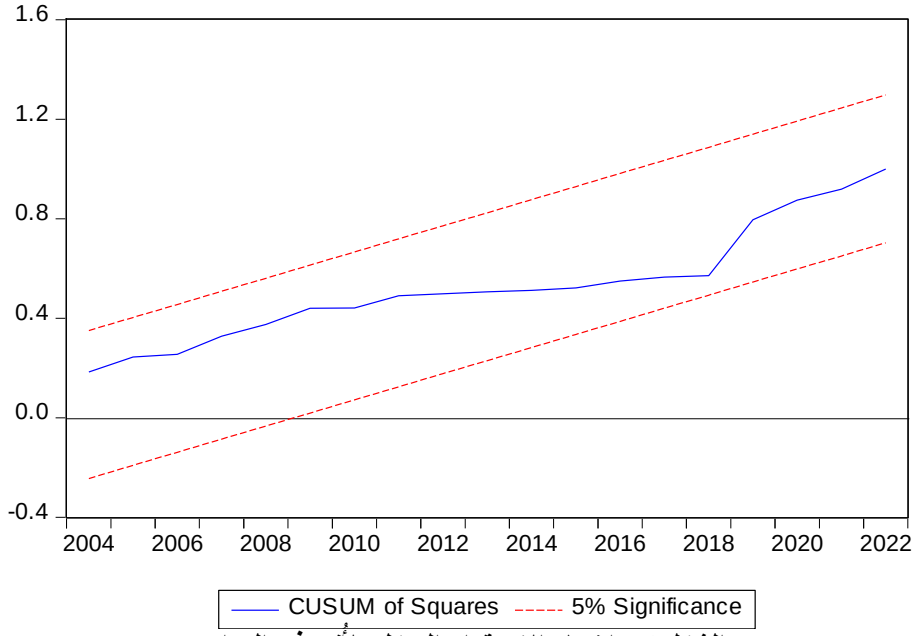

الشكل 4 : اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج العراق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.

الاستنتاجات:

1. من خلال الجانب القياسي أتضح ان فرضية البحث صحيحة التي تفترض ان زيادة نسب مساهمة المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث تؤثر ايجاباً في القطاع الزراعي العراقي.
2. يتعرض الاقتصاد العراقي الى تحديات داخلية تتمثل في ضعف وسائل تنفيذ المشاريع والبنى التحتية وانخفاض دور القطاع الخاص والمصرفي في الحياة الاقتصادية وتزايد معدلات العجز في الموازنة العامة للدولة, وتحديات خارجية تتمثل في الديون والعولمة الاقتصادية التي تحول دون تنويعه الاقتصادي.
3. مساهمة القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أنَّ زيادة مساهمة القطاع الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الزراعي.
4. مساهمة القطاع التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر عكسياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أنَّ زيادة مساهمة القطاع التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى نقصان في معدل النمو الزراعي.
5. التضخم: يؤثر طردياً ومعنوياً في النمو الزراعي، وهذا يعني أنَّ زيادة التضخم يؤدي إلى زيادة في النمو الزراعي.

التوصيات:

1. توفير مناخ استثماري ملائم لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارها احد أهم مصادر التمويل الداعمة للنمو الزراعي والتركيز على توظيفها في المشاريع الضخمة التي تعود بالنفع على الاقتصادي العراقي وفي مقدمتها مشاريع البنى التحتية.

2. تنمية وتطوير قدرات القطاع الخاص وتقديم الدعم اللازم له وتنظيم نشاطه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله بهدف تشجيع المستثمرين على اقامة مشاريعهم وجعله شريك اساسي ومهم للقطاع العام في الهيكل الاقتصادي المحلي.
3. ضرورة التقليل من الاعتماد على الاستيرادات الاجنبية كونها توثر على النقد الأجنبي للعراق وذلك عن طريق دعم الإنتاج المحلي وزيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في القطاع التجاري.
4. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في آلية تنويع أقتصادها في تطوير الاقتصاد العراقي والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، والقيام بالعديد من الإصلاحات وخاصة في الجانب المالي والنقدي لدعم التنويع الاقتصادي العراقي.

References:

1. Al-Dulaimi, Balasim Jamil, 2011, The most important challenges facing the Iraqi economy and ways to address them, Council of Economic and Literary Sciences, Volume 1, Issue 62, p. 157.
2. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
3. Al-Issawi, Abdul Karim Jaber and Bahaa Abdul Wahab Abdul Hussein, 2022, Ways to promote economic diversification in Iraq after 2003, determinants and opportunities, Journal of the Islamic University College, Issue 65, Part 1, pp. 7-15.
4. Al-Jubouri, Hamed Abdel Hussein 2016 Economic diversification and its importance for oil-producing countries. Al-Furat Center for Development and Strategic Studies
5. Al-Khatib, Mamdouh Awad, 2014, Diversification and Growth in the Saudi Economy, The First Conference of the College of Business Administration at the University of the Gulf Cooperation Council (February 16-17), Riyadh, p. 5.
6. Aqrawi, Zaki Matti and Reber Fattah Mohammed, 2015, The Impact of Exports on the Gross Domestic Product in the Formation of Fixed Capital in the Iraqi Economy (With Reference to the Kurdistan Region of Iraq), Volume 3(B), Issue 1, pp. 213-216.
7. Atiwi, Abbas Fadhil and Haider Nima Bakhit, 2017, The Reality of Economic Diversification and Its Justifications in Iraq for the Period (1980-2014), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 14, Issue 3, pp. 848-869
8. Ben Hammouda, Hakim, Kaving Stephen N., Njuguna- Angelica E. and Sedni- jallabe Mustapha, 2006, Diversification tow wards anew paradigm for Africa development, African Trace policy centre (ATPC) No. 35 Economic Commission for Africa, united Nations. Development Programme (UN),P 31.

9. Brihi, Fares Karim, 2011, The Iraqi Economy... Opportunities and Challenges, An Analytical Study of Economic Indicators and Human Development, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University, Issue 27, pp. 23-24.
10. Daoudi, Mohammed, 2015, Economic Diversification in Algeria and Its Impact on Economic Growth, An Analytical and Standard Study, Algerian Journal of Economic Development, Issue 5, p. 55.
11. Esu,Godwin Essang and Ubong Udonwa,2015, Economic Diversification and Economic Growth: Evidence from Nigeria , Journal of Economics and Sustainable Development ,Vol.6 , No.16 , PP.56-57.
12. Foster, V., Butterfield, W., Chen, C. and pushak, N., 2008, Building Bridges: china's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa, world Bank, P 29.
13. Hashem, Aziza Abdul Khaliq Muhammad. 2023. The reality of economic diversification in Egypt and its impact on unemployment rates. Middle East Research Journal, Vol.12,NO.4, PP 32-36.
14. Hussein, Burhan Othman and Samal Youssef Mohammed Sayed, 2017, The Effects of Price Policies and Their Efficiency on the Development of Agricultural Production in Iraq for the Period 1980-2013, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 7, Issue 2, p. 17.
15. Hussein, Ibtisam Ali ,2017, Obstacles to sustainable agricultural development in Iraq... solutions and treatments,Journal of Economics and Administrative Sciences, 23(95),PP 42-45.
16. Hussein, Jassim, 2014, Economic Diversification of the Gulf Cooperation Council Countries, Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar, P12.
17. Jagadeesh, Dhanya,2018, The Impact of Economic Diversification on Economic Growth in Land locked African Countries-Apanel Data Analysis Using GMM Approach, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.9,No.12, PP 9-16.
18. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
19. Muhammad, Omar Qasim, 2011, Mechanisms required for Iraq's transition from a planned economy to a market economy, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Department of Quantitative Economics and Monetary Policy, Baghdad, pp. 2-7.
20. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An

exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).

21. Noureddine, Sharif, 2017, Opportunities for economic diversification in Algeria through adopting an industrialization policy to replace imports, Journal of Management and Development for Research and Studies, Volume 2, Issue 2, pp. 36-37.
22. OSAA, 2007, The Role of the privat sector for the Implementation of the New partnership for Africas Development, office of the special advisor on Africa, united Nations (UN), P 47.
23. Republic of Iraq, Ministry of Agriculture, 2003-2021, Department of Agricultural Research, Department of Agricultural Research, Statistical Booklet of Agricultural Crops Data, Second Edition, Iraq, Baghdad, pp. 18-35.
24. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Co operation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Annual Statistical Abstract for the Years 2000-2022, pp. 138-142.
25. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, 2009, General Authority for Meteorology and Seismic Monitoring, Baghdad, p. 47.
26. Sabr, Saud Ghali & Shafan, Jamal Hama Saeed, 2021, The impact of diversifying the activity of economic sectors on economic growth in Iraq for the period 1980-2017, Arab Journal of Management, Volume 41, Issue 2, pp. 245-247.
27. Thabet, Thabet Hassan and Yasser Abdel-Ali Jassim, 2022, The role of economic diversification in reducing the effects of the global financial crisis,P36.
28. UNECA, 2007, Managing Africa's Natural Resources for Growth and poverty Reduction, African Development bank, United Nations Economic Commission for Africa, P5.
29. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2001, Economic Diversification in Oil-Producing Countries, New York, pp. 4-18.
30. World Bank Group: https://data.albankaldawli.org
31. World Bank, 2020, Rising from Fragility How can Iraq achieve growth and stability through diversification of economic activity,p118.
32. Zini, Muhammad Ali, 2006, The Iraqi economy, the current reality and future challenges, Emirates Lecture Series 103, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, p. 13.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1093-1111
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.54

الملحق (1): متغيرات العراق للمدة 1990-2022 %

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي Y	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي x1	نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي x2	نسبة مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الاجمالي x3	معدل التظخم x4	اسعار الفائدة على القروض الزراعية x5
1990	2.88389547	4.582173	7.786575	15.12628	51.7	6.13
1991	684.363654	271.4026	1668.217	3.791141	180.9524	6.13
1992	281.321815	1477.955	495.8622	1.921146	83.61582	6.13
1993	104.532715	559.6636	185.0496	0.544697	207.6923	6.5
1994	22.7589704	114.9571	39.9752	0.099582	448.5	6.5
1995	5.92809235	31.78804	10.44142	0.020999	387.3108	7.25
1996	11.4224116	64.72997	20.49245	0.026888	-16.1173	7.25
1997	4.17864663	37.06951	8.41542	106.1882	23.0632	7.25
1998	5.59391445	35.96772	9.946499	132.2432	14.76877	7.25
1999	3.41343636	37.7069	6.429385	138.3146	12.57776	7.35
2000	2.00972822	36.76935	4.708747	125.3366	4.978962	7.35
2001	4.10336231	45.83487	9.522637	126.7803	16.37408	6.35
2002	5.45096944	47.20865	11.34104	119.762	19.31669	6.35
2003	9.12899965	76.93468	23.67563	154.2345	33.61621	6.35
2004	6.94052861	61.85252	31.731	120.234	26.96191	6
2005	6.88687329	63.60849	30.01806	115.7425	36.95948	7
2006	5.79610296	61.12843	33.06032	89.65052	53.23096	16
2007	4.92966588	60.1097	35.41741	74.09285	-10.0675	20
2008	3.61460356	58.98379	32.18955	81.05554	12.66285	16.75
2009	6.02517975	59.8952	49.42855	78.68738	6.873615	8.83
2010	5.16227923	55.79351	39.68599	73.49748	2.877747	6.25
2011	4.56377675	62.54783	33.4821	72.17133	5.801455	6
2012	4.12422369	60.57669	35.88916	73.60868	6.089096	6
2013	4.76845417	57.69146	37.96343	67.41002	1.879498	6
2014	4.92940816	55.3076	40.11223	68.98249	2.235974	6
2015	4.1918678	45.34029	51.24966	69.59177	1.39333	6
2016	3.97719149	46.1825	50.77987	54.58832	0.556521	4.33
2017	2.97672773	51.32968	47.03373	59.78091	0.184059	4
2018	2.81581619	54.16994	44.19118	65.80179	0.367441	4
2019	3.77000818	53.1094	44.42411	68.98994	-0.19897	4
2020	6.08867504	39.77134	54.81965	57.74232	0.574163	4
2021	3.95574016	50.98098	43.1066	61.50327	6.041865	4
2022	3.10987675	40.07962	33.88904	62.74517	4.994766	4.1

المصدر: مجموعة البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org ، صندوق النقد الدولي على الرابط: https://www.imf.org/ar/Home.